



خمسة سنوات بلا إعدام

تناشد مجموعة "ضد الإعدام" المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحركات الشعبية مساندة مطلبها بالتعليق الفوري لتنفيذ عقوبة الإعدام لمدة خمس سنوات على الأقل لحين فتح نقاش مجتمعي واسع يسمح للجميع بتبين أبعاد مشكلات هذه العقوبة وحتى يأخذ المجتمع حقه ويقوم بواجبه في مناقشة هذه القضية بشكل جدي.

الإعدام عقوبة فريدة من نوعها من حيث أنها تسلب الحق في الحياة وهي بذلك عقوبة نهائية لا رجعة فيها فلو ظهرت براءة المتهم لاحقا يستحيل إعادته إلى الحياة. وقد حدث بالفعل في مصر أن تم تنفيذ أحكام إعدام بمقتضى قوانين حكم لاحقا بعدم دستورتيتها. ويسود اعتقاد بأن هذه العقوبة تقدم حلا حاسما وجذريا لجميع أشكال الانحراف السياسى والجنائى وأنها وسيلة سحرية لاقتلاع الشرور من منابعها، مع أن عقوبة الإعدام لم تثبت أبدا فاعليتها كرادع فى أى بلد أو مجتمع. ويزداد التعلق بهذا الحل فى فترات الاضطراب كالتى نعيشها وعادة ما يكون اللجوء إلى التوسع فى استخدام الإعدام فى تلك الأوقات هو أقصر الطرق لتعميم العنف والانتقام البدائى وليس إلى العدالة.

ويعزل عن كوننا مجموعة تعارض الإعدام بشكل مبدئي فى القضايا السياسية و الجنائية على حد سواء فإننا ننبه إلى الأهمية الخاصة و العاجلة لهذا الأمر فى المرحلة الحالية بالذات والتي تشهد تدهورا واضحا فى منظومة العدالة والقانون فى مصر كما تشير عشرات المؤشرات؛ بتلفيق التهم، وانتزاع اعترافات تحت التعذيب، وإفساد الأدلة، وانعدام الإجراءات، و حدوث تواطؤ بين الأجهزة المسئولة عن سير العدالة، واستسهال الحكم بدون أدلة دامغة، واستهتار بالكثير من ضمانات العدالة وحسن سير التحقيقات والمحاكمة العادلة.

وإن كانت شروط العدالة الكاملة والمطلقة صعبة أو مستحيلة التحقيق فى أفضل ظروف الاستقرار حيث تعمل مؤسسات الدولة وأجهزة إقرار العدالة بكفاءة وشفافية فما بالك بأوقات كالتى نحن فيها حيث يغيب الحد الأدنى من أي من هذه الشروط.

ومن الملاحظ أنه كلما زادت بشاعة الجريمة كلما زاد اهتمام الرأي العام بها، وقل التدقيق فى ملابسات المحاكمة وسلامة سير العدالة، خصوصا مع صدور قرارات بمنع النشر ولجوء الإعلام إلى الإثارة. وبميل الرأي العام فى هذه الأجواء إلى قبول أي أحكام هائلة كالإعدامات بالجملة، لأنها توحى بالقصاص، وقد صارت

هذه كروتا فى لعبة سيئة تُستخدم كرشوة وترضية لرأى عام روعته الجرائم وشلّ تفكيره وقل تدقيقه فى التفاصيل. ينطبق هذا بالأخص على أحكام الإعدام لمن لا ظهر لهم ولا دية، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بانعدام المحاسبة والإفلات من العقاب للجنة ما يزيد من حصانة الأشخاص ذوي الحيثة والمؤسسات التي ينتمون إليها، والنتيجة هي حرماننا إلى الأبد من معرفة الحقيقة ومحاسبة الجناة.

لم تطرح هذه القضية للنقاش العام من قبل في مصر على عكس العديد من الدول الأخرى والتي تحظى فيها باهتمام واسع وتتحدد على أساسها مواقف سياسية وأخلاقية أساسية بل وتتحدد على أساسها المراكز الدولية للبلاد. ويذكر أن ثلثي بلاد العالم الآن قد ألغت هذه العقوبة أو أوقفت العمل بها عمليا ومنها دول عربية وإسلامية مثل الجزائر والمغرب اللتان لم تنفذا أية عقوبة إعدام منذ 1993 وذلك حسب تقارير منظمة العفو الدولية.

من الضروري أن يدرك الجميع أننا نشترك فى تحمل مسؤولية أخلاقية ثقيلة جراء بقاء هذه العقوبة وعلى كل من ينادى بتطبيق تلك العقوبة أن يعى أنه مسئول بشكل شخصى وإنه ما لم يكن موقنا تمام اليقين من استقامة سير العدالة فى كل خطواتها فليعلم أن دم أى مظلوم فى رقبتة هو شخصيا.

فى فترة الفوضى والاضطراب التي نعيشها يجب أن ننتبه بشكل خاص إلى الإجراءات التي ينتج عنها خسائر لا تعوض والتي ترتب أثارا لا رجعة فيها. نحن ننتفض مثلا - وعن حق - دفاعا عن مبادئنا الأثرية التي تتعرض للهدم وعن أراضينا الزراعية التي تتعرض للتبوير فهذه خسائر فادحة لن تعوض. لكن لا خسارة أفدح من إزهاق أرواح قد تكون بريئة.

مجموعة " ضد الإعدام "

<https://www.facebook.com/472007209568200-ضد-الإعدام->